

تأثير الاعتراف بالإيراد في عقود البيع بالتقسيط في الأداء المالي في ظل تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS15
 بحث تطبيقي في شركة (كايار) للمقاولات الانشائية-المحدودة

The impact of revenue recognition in installment sales contracts in financial performance according to the application of IFRS15\ Applied research in (Kayar) Construction Contracting Company - Limited

Rizan Elias Sulaiman¹

Aree Saeed Mustafa²

Received

29/1/2024

Accepted

24/3/2024

Published

31/3/2024

Abstract:

This research aims to demonstrate the impact of revenue recognition in installment sales contracts on the financial performance evaluation of companies operating in the field of installment sales contracts, through adherence to the international financial reporting standard IFRS15, revenue from contracts with customers, which leads to showing the real income result for each financial period, which represents a more reliable representation, and improves the company's financial performance. The research reached a number of conclusions, perhaps the most important of which is that It is not possible to apply both (the installment sales method and the cost recovery method) when adopting the IFRS15 standard, and the first and second installments of the value of the housing unit and the cash sale amount that is received before performing the obligation by the company are considered contract obligations. Among the most important recommendations reached by the research included the need to apply the IFRS15 standard in companies operating in the field of installment sales to separate cash sales from installment sales. The IFRS15 standard must be applied in installment sales companies to help management determine the amount of expected future revenues, and the necessity of adopting the IFRS15 standard. To show the company's actual performance for each year separately.

Keywords: International Financial Reporting Standards IFRS15 ,Installment sales, Financial performance.

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى بيان اثر الاعتراف بالإيراد في عقود البيع بالتقسيط في الأداء المالي في الشركات التي تعمل في مجال عقود البيع بالتقسيط، وذلك من خلال تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS15 الإيراد من العقود مع العملاء الذي يؤدي إلى إظهار نتيجة الدخل الحقيقية لكل فترة من الفترات المالية، والذي يمثل تمثيلاً أكثر مصداقية. وتوصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات لعل من أهمها، لا يمكن تطبيق كل من (طريقة البيع بالتقسيط، وطريقة الكلفة المستردة) عند تبني معيار IFRS15، وان الدفعة الأولى والثانية من قيمة الوحدة السكنية ومبلغ البيع النقدي التي يتم استلامها قبل أداء الالتزام من قبل الشركة تعتبر التزامات العقد

1- Postgraduate Student, Kurdistan Higher Institute of Certified Public Accountants, Reznan.baadre@gmail.com.

2- Assistant Professor, college of Administration Economics ,University of Duhok, Aree.mustafa@uod.ac.

ومن أهم التوصيات التي توصل إليها البحث تضمنت على ضرورة تطبيق معيار IFRS15 في الشركات التي تعمل في مجال البيع بالتقسيط للفصل بين المبيعات النقدية ومبيعات البيع بالتقسيط، ويجب تطبيق معيار IFRS15 في شركات البيع بالتقسيط لمساعدة الإدارة في تحديد مقدار الإيرادات المستقبلية المتوقعة، وضرورة تبني معيار IFRS15 لبيان الأداء الفعلي للشركة لكل سنة على حدة.

الكلمات المفتاحية: معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS15، البيع بالتقسيط، الأداء المالي.

مقدمة:

يعد الإيراد أحد أهم عناصر القوائم المالية الذي يضمن استمرارية الشركات، والركيزة الأساسية التي تبنى عليها قائمة الدخل خلال الفترة المالية، إذ يعتمد المستفيدين من المعلومات المالية بشكل أساس على قائمة الدخل، ولا سيما على رقم الإيراد لتقييم الأداء المالي للشركة، لذا عندما يتم قياس الإيراد بشكل غير صحيح، أو يكون توقيت الاعتراف به غير صحيحاً، سيؤثر سلباً على صافي الدخل، والتي تؤثر بدورها على بقية القوائم المالية، مما يقود إلى تقييم الأداء المالي بشكل خاطئ وبالتالي اتخاذ قرارات اقتصادية غير رشيدة من قبل المستفيدين من المعلومات المالية.

ولكون الإيرادات مقياساً حيوياً لمستخدمي القوائم المالية، إذ يستخدم لتقييم الأداء المالي للشركة والآفاق المستقبلية، ونتيجة لوجود اختلافات في المعالجة المحاسبية للاعتراف بالإيرادات، وتوقيت تحققها ربما سلباً أو إيجاباً، مما يؤدي إلى تغيير نتيجة النشاط في نهاية الفترة، وأيضاً مقدار الضريبة المستحقة لكل فترة، مما يؤثر على الأداء المالي للشركة. ففي الشركات التي تعمل في مجال البيع بالتقسيط عندما تتبع المعالجة المحاسبية وفقاً لمعيار IFRS15، تكون قد خطت خطوة إيجابية في الاعتراف بالإيراد لبيان الأداء الفعلي للشركة لكل فترة.

المبحث الأول: منهجية البحث:

1. مشكلة البحث: نظراً للتطورات التي شهدتها بيئة الأعمال في العالم اجمع وإقليم كردستان العراق على وجه الخصوص، ازدادت عمليات البيع بالتقسيط للموجودات الثابتة، والذي يمتد تسديدها قيمتها لأكثر من فترة مالية بعد تاريخ البيع، الأمر الذي سيؤثر وبشكل كبير على الاعتراف بالإيرادات المتحققة خلال فترات تحصيل قيمة العقد، وبالتالي يؤثر على صافي الدخل المتحقق للفترة المالية.

وبناءً على ما سبق، تكمن مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي:

هل يؤثر الاعتراف بالإيراد في عقود البيع بالتقسيط في الأداء المالي عند تبني معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS15 الايراد من العقود مع العملاء؟

2. هدف البحث: يهدف هذا البحث إلى بيان تأثير الاعتراف بالإيراد في عقود البيع بالتقسيط في الأداء المالي في الشركات التي تعمل في مجال عقود البيع بالتقسيط، وذلك من خلال تبني معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS15) الايراد من العقود مع العملاء الذي يؤدي إلى إظهار نتيجة الدخل الحقيقية لكل فترة من الفترات المالية، والذي يمثل تمثيلاً أكثر مصداقية.

3. فرضية البحث: بناءً على السؤال الرئيس للبحث، يمكن للباحث صياغة الفرضية الرئيسة الآتية للبحث:

الفرضية الرئيسة: يوجد تأثير للاعتراف بالإيراد في عقود البيع بالتقسيط في الأداء المالي عند تبني معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS15 الايراد من العقود مع العملاء.

4. أهمية البحث: يستمد البحث أهميته من الانتشار الواسع لنظام البيع بالتقسيط في الشركة عينة البحث والشركات العاملة في هذا النشاط والمستفيدين منه والحاجة إلى مساندة هذه الشركات للوصول إلى مستوى أفضل في القياس والإفصاح في التقارير

المالية، وذلك لتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية. فضلاً عن توضيح معيار IFRS15 الإيراد من العقود مع العملاء، وبيان أهمية البيع بالتقسيط ودوره في الأداء المالي من خلال القوائم المالية المتمثلة بـ (قائمة الدخل، قائمة المركز المالي).

5. منهج البحث: يتكون البحث من جانبين، هما:

الجانب النظري للبحث: الاعتماد على (الكتب، الدوريات، الرسائل، الأطروحات العربية والأجنبية، ومعيار IFRS15 المتعلق بموضوع البحث)، والاستعانة بشبكة المعلومات العالمية (Internet).

الجانب التطبيقي للبحث: يعتمد هذا البحث في الجانب التطبيقي على بحث تطبيقي في شركة (كايار) للمقاولات الإنشائية العاملة في محافظة دهوك- إقليم كردستان العراق.

6. حدود البحث

الحدود المكانية: تتمثل في عينة البحث وهي: شركة (كايار) للمقاولات الإنشائية.

الحدود الزمانية: الفترة التي تم عليها البحث وتتمثل بسنتين مائيتين وهما 2019 و 2020.

المبحث الثاني: الجانب النظري

أولاً: مفهوم وتعريف الإيراد في ضوء معايير المحاسبة الدولية: إن مفهوم الإيراد في ضوء معايير المحاسبة الدولية يحتم علينا أولاً تعريف المعيار، والذي هو مقياس أو نموذج أو مبدأ أساسي يهدف إلى تعيين أساس الطريقة السليمة، إذ توفر المعايير المحاسبية لمستخدمي المعلومات المحاسبية معلومات ملائمة أكثر بخصوص الأداء المالي في الشركة، وتعد بمثابة أدلة عمل وقواعد عند التدقيق لتقارير الشركة المستوحاة من القوائم المالية (الجبوي، 2009: 172)، فالمعهد الأمريكي للحاسبين القانونيين AICPA عرف الإيراد بأنه: الزيادة الإجمالية في الموجودات أو النقص الإجمالي في المطلوبات عند القيام بنشاط يهدف إلى تحقيق الأرباح، أما تعريف "الإيراد" الوارد في بيان مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB رقم 6: بأنه عبارة عن تدفقات داخلية للشركة تؤدي إلى الزيادة في موجوداتها أو النقص في مطلوباتها (أو كليهما معاً) ناتجة عن بيع السلع أو تقديم الخدمات، أو أية نشاطات أخرى ناجمة عن الأعمال الرئيسية والمعتمدة والمستمرة (القشي والعقلة، 2015: 60).

ثانياً: معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS15: تم إصدار هذا المعيار في سنة 2014، ويطبق هذا المعيار على جميع العقود مع العملاء باستثناء العقود التي صدرت عنها معايير محددة منها عقود الإيجار (IFRS16)، التأمين (IFRS17)، الترتيبات المشتركة (IFRS11) (حميدي، 2020: 544).

وضع هذا المعيار إطاراً شاملاً يحدد فيه كيفية الاعتراف بالإيراد ومقدار الإيرادات التي يتم الاعتراف بها، والنقطة الزمنية التي يتم الاعتراف بها والجهات ذات العلاقة والمختصة بتوفير المعلومات والافصاحات لمستخدمي البيانات المالية بشكل أكثر وضوحاً، ويدور المبدأ الأساس في تحقيق الإيراد وفقاً لهذا IFRS15 بتحويل السلع وتقديم الخدمات المتفق عليها مع العملاء بقيمة تعكس الإيرادات التي ستحصل عليها الشركة نتيجة عملية التبادل (CPA, Canada. 2015: 48).

ان بدء مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بتنفيذ مشروع مشترك لتوضيح مبادئ الاعتراف بالإيرادات ووضع معيار مشترك وهو معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS15 الإيراد من العقود مع العملاء والذي من شأنه إزالة التناقضات ونقاط الضعف في المتطلبات وتوفير إطار أكثر قوة لمعالجة قضايا الاعتراف بالإيرادات، وتحسين المقارنة بين ممارسات الاعتراف بالإيرادات، و في 28 مايو 2014، قام كل من مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بإصدار المعيار المشترك (IFRS15) بعنوان (الإيراد من العقود مع العملاء) بهدف وضع إطار فكري شامل لتوضيح المبادئ الأساسية الموحدة للاعتراف بالإيراد والتي يمكن تطبيقها باتساق في كافة الصناعات عبر الدول المختلفة لتحسين قابلية القوائم المالية للمقارنة (العقرواي وسعيد، 2020: 45).

ثالثاً: أسباب اصدار المعيار: IFRS15 : لقد تم اصدار هذا المعيار بشكل أساس ليحل محل معياري المحاسبة الدوليين IAS18 "الإيراد" IAS11 "عقود الإنشاءات" وبعض التفسيرات مثل IFRIC13 برامج الولاء للعملاء و IFRIC15 اتفاقيات تشييد العقارات وIFRIC18 نقل الموجودات من العملاء للشركة SIC-31-REVENUE عمليات المقايضة، بسبب صعوبة تطبيق المعيارين المذكورين على الحالات المتداخلة والمعقدة للاعتراف بالإيراد. وجاء المعيار كمشروع مشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية لتطوير متطلبات مشتركة لموضوع الإيراد والعمل على ما يأتي:

- إزالة حالات عدم الاتساق والضعف في المعايير السابقة.
- تقديم إطار متكامل للتعامل مع الحالات المختلفة للاعتراف بالإيراد.
- تحسين قابلية المقارنة لممارسات الاعتراف بالإيراد بين شركات الأعمال وبين القطاعات والتشريعات.
- تزويد مستخدمي المعلومات المحاسبية بمعلومات مفيدة أكثر من خلال تقديم متطلبات الإفصاح.
- تبسيط اعداد القوائم المالية من خلال تقليص عدد وتفاصيل متطلبات الاعتراف بالإيراد (حميدات، 2019: 628).
- رابعاً: خطوات الاعتراف بالإيراد: ان المبدأ الاساس لهذا المعيار يتمثل في أنه يجب على الشركة تثبيت الإيراد بطريقة يصفها بتحويل السلع والخدمات التي تم الاتفاق عليها في العقد إلى العملاء مقابل العوض الذي تتوقع الشركة أن يكون لها الحق فيه مقابل تلك السلع والخدمات (بن يخلف، 2021: 311) ولكي تحقق الشركة المبدأ الأساسي للمعيار يجب عليها اتباع خطوات الاعتراف بالإيراد الخمسة والتي هي كالآتي:

الخطوة الأولى: تحديد العقد مع العملاء: تم تعريف العقد بأنه اتفاقية بين طرفين أو أكثر تنشأ حقوق وواجبات ملزمة بالتنفيذ محددة بإطار قانوني في المعيار فقد وضع معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS15 بعض الضوابط والإرشادات والتي تمثل شروطاً لتحديد العقد، اعتماد العقد وتوضيح الالتزام المتفق عليه لجميع أطرافه (العلي وآخرون، 2021: 58).

ويدخل العقد المتعلق ببيع السلع أو تقديم الخدمات في نطاق المعيار IFRS15 عندما تتوافر الشروط الآتية كافة: (العقروبي، 2020: 47)

- ان أطراف العقد قد اتفقت على العقد (كتابياً، شفهيًا، أو وفقاً لممارسات تجارية أخرى)، وأن تكون ملتزمة بأداء التزاماتها الواردة في العقد.
- بإمكان الشركة تحديد كل طرف فيما يتعلق بالسلع أو الخدمات التي سيتم تحويلها إلى العميل.
- بإمكان الشركة تحديد شروط السداد مقابل السلع أو الخدمات التي سيتم تحويلها إلى العميل.
- ان يكون للعقد مضمون تجاري.
- من الممكن حصول الشركة على المقابل الذي سيكون لها الحق فيه مقابل السلع والخدمات التي سيتم تحويلها إلى العميل.

الخطوة الثانية: تحديد التزامات الأداء في العقد: إن التزام الأداء هو تعهد في العقد سيتم بموجبه تحويل السلع أو الخدمات إلى العميل عند إنشاء العقد، يجب على الشركة تقويم السلع أو الخدمات التي تعهدت بتحويلها إلى العميل، وتحديد كل تعهد كالتزام أداء لتحويل أي مما يأتي (Lehman and wodka,2017: 10):

1. السلع أو الخدمات أو حزمه من السلع والخدمات التي تكون منفصلة.
 2. سلسلة من السلع والخدمات المنفصلة ومتماثلة بشكل كبير ولها نفس نمط التحويل الى العميل.
- وإن هذا العقد من الممكن أن يتضمن التزامات ضمنية يتم فهمها من خلال الممارسات التجارية المعتادة للشركة أو سياساتها المنشورة أو تصريحاتها المحددة لو أنشأت تلك التعهدات أثناء إنشاء العقد، وأن تكون توقعات العميل صحيحة بأن الشركة تقوم بتحويل سلعة أو خدمة له (حميدات، 2019: 635).

الخطوة الثالثة: تحديد سعر المعاملة: إن سعر العملية هو المبلغ المقابل الذي تتوقع الشركة الحصول عليه مقابل نقل السلع والخدمات إلى العميل باستثناء المبالغ المحصلة نيابة عن أطراف ثالثة مثل ضرائب مبيعات مؤكده (Donovan And Heng,) 2022: 40

ولكن هذا المقابل يمكن أن يكون ثابتا ويمكن أن يكون متغيرا في بعض الاحيان إذ يتم تحديد سعر العملية بحسب تأثيرات القيمة الزمنية للنقود في حال تضمن العقد عنصرا تمويلياً هاما ولأي مقابل مستحق الدفع (Dalkilic, 2014: 74).

وبهذا الخصوص يتطلب معيار IFRS15 ما يأتي: (حميدات، 2019: 637).

أ. أن تأخذ الشركة بنظر الاعتبار شروط العقد والممارسات التجارية الاعتيادية لتحديد سعر العملية.

ب. إن طبيعة وتوقيت مبلغ العوض النقدي الموعود به من قبل العميل يؤثر في سعر العملية.

الخطوة الرابعة: تخصيص سعر الصفقة للالتزامات الأداء: يتم تخصيص سعر الصفقة على التزامات الأداء المنفصلة (المتمايزة) في العقد على أساس أسعار البيع المستقلة النسبية للسلع أو الخدمات المتفق عليها ويتم هذا التخصيص في بداية العقد ولا يتم تعديله لتعكس التغيرات اللاحقة في أسعار البيع المستقلة من تلك السلع أو الخدمات وأفضل دليل على سعر البيع المستقل هو السعر الذي يمكن ملاحظته للسلعة أو الخدمة عندما تبيع الوحدة الاقتصادية تلك السلع أو الخدمات على حدى (يعقوب وشنيشل، 2019: 339).

الخطوة الخامسة: الاعتراف بالإيراد عند الوفاء بالتزامات الأداء: يتضمن معيار IFRS15 باعتراف الوحدات بالإيرادات عندما تفي الشركة بالتزامات الأداء، اي عند نقل السلع أو الخدمات إلى الزبون، حيث تكون السلع والخدمات قد تم تحويلها إلى الزبون وتم نقل السيطرة عليها إلى الزبون، ويتم إثبات الإيرادات عند تحويل المخاطر والمكافآت إلى المشتري. وإن ممارسات الاعتراف بالإيراد هي الأسباب الأكثر شيوعاً والتي تؤدي إلى إعادة الصياغة المحاسبية وأن العديد من المشكلات في الشركات الكبرى كانت نتيجة السلوك الاحتياطي من قبل المدراء التنفيذيين بسبب الاعتراف بالإيراد قبل تحققه (Kieso, 2020: 1521).

خامساً: مفهوم البيع بالتقسيط وتعريفه: يعد البيع بالتقسيط أحد أنواع عقود البيع، فيقوم البائع بتقديم السلع والخدمات مقابل تعهد المشتري بتنفيذ الالتزام المبرم ودفع الأقساط خلال فترات زمنية لاحقة وقد تكون طويلة بمقدار قيمة القسط الدوري، وقد يحمي البائع نفسه عند إجراء عمليات البيع بالتقسيط من خلال الاحتفاظ بملكية المنتج على سبيل المثال من خلال اتفاقية البيع المشروطة أو الرهن العقاري (Deltacpe LLC, 2014:8). والبيع بالتقسيط يمثل إحدى السياسات المالية التي تتبعها العديد من الشركات التي تهدف إلى زيادة حجم مبيعاتها وبالتالي تحسين نتائج أعمالها وتظهر هذه السياسة بشكل واضح في الشركات التي تقوم بتسويق بعض المنتجات التي تمتاز بمقدار كبير في قيمتها كبيع الموجودات الثابتة، وبشكل خاص في شركات العقارات التي تمتاز بقيمه بيعيه عالية لذا تجزأ المبلغ على فترات زمنية طويلة لا تقل في كثير من الأحيان عن ثلاث سنوات (عيسى، واخرون، 2014: 98). قديماً كانت الطريقة الأكثر شيوعاً للتعامل مع عدم اليقين في التحصيل النقدي هي طريقة البيع بالتقسيط، بموجب هذه الطريقة يتم الاعتراف بالربح على أنه يتم تحصيل النقد بدلاً من وقت البيع، يتم استخدام طريقة البيع بالتقسيط بشكل أكثر شيوعاً في حالات مبيعات العقارات فقد تتضمن العقود القليل من التخفيض أو لا تتضمن أي تخفيض على الإطلاق (Stice & Stice, 2013: 527). وإن البيع بالتقسيط هو ترتيب تمويلي يسمح فيه البائع للمشتري بتسديد الدفعات على مدى فترة زمنية طويلة، في البيع بالتقسيط، يأخذ المشتري البضائع في بداية فترة التقسيط ويقوم بسداد الدفعات على مدى فترة التقسيط (CFI team, 2023).

سادساً: مميزات وعيوب البيع بالتقسيط: لجأت العديد من الشركات إلى أسلوب البيع بالتقسيط وذلك لوجود العديد من المزايا والايجابيات، كما يأتي:

مميزات البيع بالتقسيط

- زيادة حجم المبيعات وبالتالي زيادة الأرباح.

- تخفيض الكلفة الإجمالية للوحدة المنتجة من خلال تخفيض نصيب الوحدة من التكلفة الثابتة عند وصول الإنتاج أو الشراء إلى الحجم الأمثل والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الأرباح، وقد شاع اللجوء للبيع بالتقسيط لدى الشركات التي تتاجر (بالأجهزة الكهربائية، والأثاث المنزلي، وتجارة السيارات، والعقارات) وغيرها (Werlhof, John, Jun 2023).

- نسبة مجمل ربح في عملية البيع بالتقسيط مرتفعة مقارنة بنسبة مجمل الربح للمبيعات النقدية وذلك كون سعر بيع البضاعة المباعة تأخذ بعين الاعتبار كما يأتي:

1. فوائد الائتمان، إذ إن مبيعات التقسيط تتضمن تحصيل قيمة السلعة المباعة على عدة أقساط قد تمتد لعدة سنوات لذلك يتضمن السعر الإجمالي للسلعة مبلغاً يمثل فوائد إضافية.
2. بدل المصاريف المحتملة لضمان السلعة التي سيتحملها البائع بعد تسليم السلعة للعميل إلى ثمن البيع.
3. الخسائر المحتملة للديون المعدومة الناتجة عن عدم التحصيل، ويقوم البائع عادة بالتخفيف من مخاطر البيع بالتقسيط بإدراج شرط في عقد البيع يتضمن الحق في استرداد السلعة من العميل في حال التخلف عن تسديد الأقساط، وكذلك استلام دفعة مقدمة كبيرة نسبياً من العميل عند البيع (حميدات وخداش، 2013: 69).

عيوب عملية البيع بالتقسيط:

أشار حميدات وخداش (2013: 69) أن من أهم المشاكل المحاسبية التي تظهر في البيع بالتقسيط هي عملية تحديد توقيت الاعتراف بالإيراد، لأن الإيرادات التي ستتحقق من عملية البيع وكذلك النفقات التي ستتحملها الشركة (مثل الصيانة اللاحقة) يصعب تحديدها بدقة بتاريخ حدوث عملية البيع، فعملية تحصيل الأقساط غير مؤكدة ولا يمكن تقدير الديون المشكوك فيها بموضوعية، مما يجعل من الصعوبة تطبيق مبدأ المقابلة الذي يعد أساساً لتحديد ربح الفترة المحاسبية، وتحمل عملية البيع بالتقسيط مخاطر كبيرة ناتجة عن زيادة تكلفة إنتاج السلعة في المستقبل والتي قد تم بيعها في عملية البيع بالتقسيط في الوقت الحالي.

بينما أشار (حميدات، 2019: 628) إلى أن بسبب صعوبة تطبيق المعايير السابقة على الحالات المتداخلة والمعقدة للاعتراف بالإيراد جاء معيار IFRS15 كمشروع مشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي لإزالة حالات عدم الاتساق والضعف في المعايير السابقة، وتقديم إطار قوي للتعامل مع الحالات المختلفة للاعتراف بالإيراد، وتحسين قابلية المقارنة لممارسات الاعتراف بالإيراد بين منشآت الأعمال وبين القطاعات والتشريعات وأسواق المال المختلفة، وتزويد مستخدمي المعلومات المحاسبية بمعلومات مفيدة أكثر من خلال تحسين متطلبات الإفصاح.

سابعاً: مشاكل أخرى متعلقة بعملية البيع بالتقسيط: إن المحاسبة عن عمليات البيع بالتقسيط تتضمن بعض المشاكل الأخرى المتعلقة بما يأتي:

1. الفائدة على عقود التقسيط: إن التحصيل في حسابات القبض في عمليات البيع بالتقسيط يمتد على مدار فترة طويلة، فمن المعتاد تحميل المشتري بفائدة على الرصيد غير المسدد، إذ يتم وضع جدول أقساط متساوية للفوائد. ومع مرور الوقت ينخفض ذلك الجزء من القسط المخصص لسداد الفائدة، في حين يزداد الجزء المخصص لسداد أصل الدين (كيسو، 2014: 964).
2. الحسابات المشكوك في تحصيلها: إن مشكلة الديون المعدومة وحسابات القبض المشكوك في تحصيلها تختلف إلى حد ما في الشركات التي تقوم بالبيع على أساس التقسيط، وإن اتفاقات البيع عادة ما تتضمن إمكانية إعادة اقتناء الشركة للمنتجات المباعة، وتعطى هذه الإمكانية للشركة البائعة فرصة استعادة أي حسابات مشكوك في تحصيلها عن طريق إعادة اقتناء البضاعة ثم إعادة بيعها، وإذا أشارت الخبرة السابقة للشركة إلى أن عمليات إعادة الاقتناء - كقاعدة - لا تغطي الأرصدة المشكوك في تحصيلها، فقد يكون من الأفضل التحوط لهذه الخسائر بتحميلها على حساب خاص لمصروف الديون المعدومة تماماً كما يحدث مع المبيعات الأجلية الأخرى (أبراهيم، 2014: 80).

3. التوقف عن السداد وعمليات إعادة الاقتناء (استرداد السلعة). بناءً على شروط عقد البيع وسياسة إدارة الائتمان بالشركة، فإنه يمكن للبائع أن يعيد اقتناء البضاعة المباعة بالتقسيط إذا عجز المشتري عن سداد الأقساط، وقد يتم إجراء عمليات تجهيز على البضاعة التي أعيد اقتناؤها قبل عرضها للبيع، كما أنه قد يُعاد بيعها نقداً أو بالتقسيط، ويعد إعادة اقتناء البضاعة دليلاً على أن حسابات القبض المتعلقة غير قابلة للتحويل ويلزم شطبها (كيسو، 2014: 964).

ثامناً: مفهوم وتعريف الأداء المالي: يعد مفهوم الأداء المالي من المفاهيم الجوهرية في عالم الأعمال اليوم التي تتعلق بمدى نجاح أو الفشل المالي للشركة، لأنه يرتبط بجوانبها المالية، فنظراً لزيادة حدة المنافسة واستخدام أنظمة المعلومات الإدارية والبحث عن أساليب جديدة تتسجم مع التطورات الحاصلة وارتفاع درجات المخاطرة بسبب العولمة وتتنوع الأعمال مما أدى إلى لفت انتباه المصارف وأخذها بالاهتمام بمواضيع الأداء المالي (محمد، 2017: 163). وأن الأداء المالي هو قدرة الشركة على زيادة إيراداتها وتخفيض تكاليفها لكي تتمكن من تسديد الالتزامات المالية المترتبة عليها، وبذلك تكون الشركة قد استطاعت الوصول إلى أهدافها المالية (الفلي، 2022: 82). كما عرفه منصور (2021: 105). أداة لمعرفة الوضع القائم للشركة من الناحية المالية، وكذلك أداة لتحفيز العاملين باستخدام مجموعة من النسب المالية كمؤشرات لقياسه. يعبر الأداء المالي عن قدرة الشركة على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة للتسديد ما عليها، وتحقيق معدل مردودية جيد وتكاليف منخفضة، (السقا، 2019: 93). أما (احمد، 2015: 72) أشار إلى أنه أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية، وتوجيه المستثمرين اتجاه الشركات الناجحة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعوقات التي قد تظهر في مسيرة الشركة.

المبحث الثالث الجانب التطبيقي

أولاً: المعالجة المحاسبية وفق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS15

وضعت الشركة سياسة البيع بالتقسيط والتي تتكون من النقاط الآتية:

1. أعلنت الشركة عن بدء تسجيل الوحدات السكنية في شهر كانون الثاني من سنة 2019.
2. يكون مدة العمل على الوحدات السكنية 20 شهر من تاريخ البدء بالعمل أي كانون الثاني 2019.
3. يدفع الزبون نسبة 21% من سعر الوحدة السكنية عند توقيع العقد (الدفعة المقدمة).
4. أن تكون الدفعة الثانية بنسبة 15% من سعر الوحدة السكنية يتم توزيعها على شكل أقساط متساوية على 20 شهر إلى تاريخ تسليم الوحدة السكنية، على ألا يتم تحميل الفوائد على هذه الأقساط.
5. تستلم الدفعة الثالثة عند تسليم الوحدة السكنية بنسبة 20% من سعرها (دفعة عند التسليم).
6. أن يتم البدء بدفع الأقساط نهاية شهر شباط 2019.
7. أن يكون دفع الأقساط في نهاية كل شهر.
8. يتم تسجيل الدفعة المقدمة والدفعة الثانية التي تكون على شكل أقساط بين الدفعتين (الدفعة المقدمة ودفعة عند التسليم) كالتزامات العقد الى ان تقوم الشركة بأداء التزامها تجاه الزبون (تسليم الوحدات السكنية) وذلك لتلبية متطلبات معيار IFRS15 وتظهر في الميزانية ضمن بند (التزامات العقد).
9. يتم تسليم الوحدات السكنية في نهاية شهر أيلول من سنة 2020 وتستلم الشركة دفعة عند التسليم من الزبائن والتي هي 20% وتسجلها كإيراد متحقق وفق الخطوة الخامسة من معيار IFRS15.
10. عند تسليم الوحدات السكنية يتم نقل التزامات العقد وتحويلها إلى بند الإيراد.
11. المتبقي الذي يبلغ 44% يتم توزيعه على (63) شهر من تاريخ تسليم الوحدات السكنية (نهاية شهر أيلول) وتسجيلها في حساب المدينون، مع إضافة فوائد بنسبة 13% من المبلغ المتبقي لدى الزبون.

12. يكون هنالك ثلاثة أشهر من سنة 2020 يتم تحميل الفوائد عليها من سنة 2020 والتي هي (تشرين الأول، تشرين الثاني، كانون الأول).

أ. سعر بيع الوحدة السكنية

قررت الشركة على أن تكون المبيعات بالشكل الآتي:

- سعر بيع الوحدة السكنية بالنقد

علما أنه تم بيع (32) وحدة سكنية نقدا بمبلغ (120,000,000) للوحدة السكنية الواحدة.

المبلغ الكلي = $32 \times 120,000,000$ وحدة سكنية = 3,840,000,000 دينار عراقي.

- سعر بيع الوحدة السكنية بالأقساط

هو سعر البيع النقدي مضافا اليه الفوائد السنوية، علما أنه تم بيع (413) وحدة سكنية بالتقسيط.

المبلغ الكلي = $120,000,000 \times 413$ + مبلغ الفائدة

والجدول الآتي يوضح عدد الوحدات السكنية المباعة نقدا والوحدات السكنية المباعة بالتقسيط مع المبلغ الذي يتم تحصيله الى نهاية الأقساط، والفوائد التي ستحمل عليها الشركة وكما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول (1) عدد الوحدات السكنية المباعة نقدا والمباعة بالتقسيط

نوع البيع	عدد الوحدات السكنية	السعر النقدي	سعر البيع بالتقسيط	المبلغ الكلي للبيع النقدي	المبلغ الكلي للبيع بالتقسيط	المجموع
البيع بالنقد	32	120,000,000	-	3,840,000,000	-	3,840,000,000
البيع بالتقسيط	413	120,000,000	143,479,990	49,560,000,000	59,257,235,870	59,257,235,870
المجموع	445	-	-	53,400,000,000	59,257,235,870	63,097,236,000

اما الجدول الآتي فيبين الدفعة الأولى والتي هي عند التعاقد بنسبة 21% والدفعة الثانية التي سيتم توزيعها على شكل أقساط متساوية على مدار (20) شهراً بنسبة 15% دون تحميل الفوائد عليها، والدفعة الثالثة التي هي دفعة عند التسليم (أي تاريخ تسليم الوحدات السكنية) بنسبة 20% والمتبقي الذي هو 44% يتم توزيعه على مدار (63) شهراً على شكل أقساط متساوية مع تحميل الفوائد عليها بنسبة 13% وكالاتي:

الجدول (2) بيان الدفعات الثلاثة والمتبقي منها

المتبقي من البيع بالتقسيط			
المتبقي	تشرين الاول/2020	من شباط/ 2019 الى/أيلول 2020	كانون الثاني/2019
المتبقي	20%	15%	21%
المتبقي	دفعة عند التسليم	الدفعة الثانية	الدفعة المقدمة
21,806,400,000	9,912,000,000	7,434,000,000	10,407,600,000

تم التعاقد مع الزبائن بأن يكون الدفعة المقدمة 21% من سعر بيع الوحدة السكنية، إذ أن مجموع المبالغ المستلمة عن الدفعة المقدمة للوحدات السكنية هو (10,407,600,000)، (21%×49,560,000,000).

أما الدفعة الثانية ستكون على شكل أقساط متساوية بنسبة 15% والتي لا تحمل الشركة فوائد عليها، وكانت بمبلغ (7,434,000,000)، (15%×49,560,000,000) علما ان الأقساط التي يتم استلامها خلال سنة 2019 وأقساط تسعة أشهر من سنة 2020 لا يتم تحميل الفوائد عليها كون الشركة لم تعترف بالإيراد، وان هذه الأقساط يتم تسجيلها ضمن التزامات العقد.

أما الدفعة عند تسليم الوحدات السكنية والتي كانت بنسبة 20% إذ بلغت ما مقدارها (9,912,000,000)، (20%×49,560,000,000). وكما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول (3) تسديد الأقساط السنوية بدون الفوائد

المتبقي	المسدد من المتبقي	المسدد من الفوائد	الأقساط المستلمة	عدد الأشهر	السنة
7,434,000,000		13%			
3,345,300,000	4,088,700,000	لا يوجد فوائد	4,088,700,000	11	2019
-	3,345,300,000	لا يوجد فوائد	3,345,300,000	9	2020
		لا يوجد فوائد	7,434,000,000	20	المجموع

وإن المتبقي من مبلغ المبيعات بالتقسيم بعد الدفعات الثلاثة والذي يبلغ (21,806,400,000)، يتم توزيعه على شكل أقساط متساوية على مدار (63) شهر مع إضافة فائدة سنوية من المبلغ المتبقي لدى الزبون بنسبة 13%، وكما في الجدول الآتي:

الجدول (4) تسديد الأقساط السنوية مع الفوائد

المتبقي لدى الزبائن	المسدد من المتبقي	إيراد فوائد	الأقساط المستلمة	السنة
21,806,400,000		13%		
21,014,934,863	791,465,137	708,708,000	1,500,173,137	2020 / 1-ت-2-ك
17,746,183,849	3,268,751,014	2,731,941,532	6,000,692,547	2021
14,052,495,203	3,693,688,646	2,307,003,900	6,000,692,547	2022
9,878,627,032	4,173,868,170	1,826,824,376	6,000,692,547	2023
5,162,156,000	4,716,471,032	1,284,221,514	6,000,692,547	2024
0	5,162,156,000	838,536,547	6,000,692,547	2025
-	21,806,400,000	9,697,235,870	31,503,635,870	المجموع

وتبين من الجدول السابق بأنه تم تسليم الوحدات السكنية إلى الزبائن في نهاية شهر أيلول من سنة 2020، على أن يتم البدء بدفع الأقساط الشهرية في نهاية كل شهر ابتداء من شهر تشرين الأول من سنة 2020، إذ يتم احتساب الأقساط المستلمة من الزبائن والفوائد على أقساط الأشهر الثلاثة الأخيرة من سنة 2020، والمسدد من المتبقي يتم تنزيهه من رصيد الدائنين وفق المعادلات الآتية:

- مجموع الأقساط التي سيتم تحصيلها من الزبائن

= المتبقي لدى الزبائن + مجموع مبلغ الفوائد

$$31,503,635,870 = 9,697,235,870 + 21,806,400,000$$

- الأقساط المستلمة

1. القسط الشهري = مجموع الأقساط التي سيتم تحصيلها من الزبائن / 63 شهر

$$500,057,712 = 63 / 31,503,635,870$$

2. الأقساط المستلمة في سنة 2020 = القسط الشهري × 3 أشهر الأخيرة

$$1,500,173,137 = 3 \times 500,057,712$$

3. المسدد من الفوائد = المتبقي لدى الزبائن × نسبة الفائدة × (أشهر المستحقة خلال السنة / 12)

$$708,708,000 = (12/3) \times 13\% \times 21,806,400,000$$

المسدد من المتبقي = الأقساط المستلمة - المسدد من الفوائد

$$791,465,137 = 708,708,000 - 1,500,173,137$$

المتبقي لدى الزبائن (آخر المدة) = المتبقي لدى الزبائن (أول المدة) - المسدد من المتبقي

$$21,014,934,863 = 137,791,465 - 21,806,400,000$$

المعالجات المحاسبية في سجلات شركة كايار وفق متطلبات معيار IFRS15

- سنة 2019

طبقاً للخطوة الخامسة من معيار IFRS15 التي تنص على أن يكون الاعتراف بالإيراد عند أداء الالتزام من قبل الشركة، ففي حالة البيع بالتقسيط واستلام الدفعة المقدمة وأقساط (11) شهر من الدفعة الثانية في سنة 2019 التي هي 15% من سعر بيع الوحدة السكنية يكون قبل تسليم الوحدة السكنية فهذه الخطوة تعد من التزامات العقد ولا يتم تحميل الفوائد عليها، وأن شركة كايار تعاقدت على بيع الوحدات السكنية إلى الزبائن في سنة 2019، هنا لا يجب الاعتراف بالدفعة المقدمة والأقساط المستلمة خلال سنة 2019 على أنها إيراد؛ وذلك لأنه في هذه المرحلة لم يتحقق الالتزام الكامل من جانب الشركة وفق الخطوة الخامسة من معيار IFRS15 والتي هي الاعتراف بالإيراد (عند أداء الالتزام)، أي في هذه الحالة تعد الدفعة المقدمة والأقساط المستلمة التزامات على الشركة ويتم تسجيل القيد في سجلات الشركة كآلاتي:

- احتساب التزامات العقد 2019 = الدفعة المقدمة + أقساط (11) شهر المستلمة خلال سنة 2019 + مبلغ البيع النقدي (32 وحدة سكنية)

$$18,336,300,000 = 3,840,000,000 + 4,088,700,000 + 10,407,600,000$$

اسم الحساب	المبلغ
من ح/ الصندوق	18,336,300,000
إلى/ التزامات العقد	18,336,300,000
قيد اثبات عملية استلام الدفعة المقدمة/ 2019	

- قيد أثبات المخزون

اسم الحساب	المبلغ
من ح/ المخزون	27,506,866,475
إلى/ الصندوق	27,506,866,475
قيد اثبات المخزون لسنة/ 2019	

- سنة 2020

بعد أن تم أداء الالتزام من قبل شركة كايار تجاه الزبائن والذي هو تسليم الوحدات السكنية في سنة 2020 يجب الاعتراف بالإيراد بعد تحقيق الخطوات الخمسة للاعتراف بالإيراد وفق معيار IFRS15:

تسجيل القيود في تاريخ تسليم الوحدات السكنية

1. قيد أثبات المخزون

اسم الحساب	المبلغ
من ح/ المخزون	22,505,618,025
إلى/ الصندوق	22,505,618,025
قيد اثبات المخزون لسنة/ 2020	

2. تسجيل قيد بأقساط (9) أشهر المستلمة إلى شهر أيلول 2020 (تعد ضمن التزامات العقد)

اسم الحساب	المبلغ
من ح/ الصندوق	3,345,300,000
إلى/ التزامات العقد	3,345,300,000
قيد إثبات الأقساط المستلمة لسنة 2020 إلى تاريخ تسليم الوحدات السكنية	

3. تسجيل قيد بالدفع عند تسليم الوحدات السكنية

اسم الحساب	المبلغ
من ح/ الصندوق	9,912,000,000
إلى/ إيراد المبيعات	9,912,000,000
قيد إثبات دفعة عند التسليم	

4. تسجيل قيد الاعتراف بالإيراد المتبقي من مبلغ بيع الوحدات السكنية

اسم الحساب	المبلغ
من ح/ المدينون	21,806,400,000
إلى/ إيراد المبيعات	21,806,400,000
قيد إثبات المتبقي لدى الزبائن في 2020/09/30	

5. قيد قفل التزامات العقود بالإيراد

التزامات 2019 + التزامات 2020

$$21,681,600,000 = 3,345,300,000 + 18,336,300,000$$

اسم الحساب	المبلغ
من ح/ التزامات العقود	21,681,600,000
إلى/ إيراد المبيعات	21,681,600,000
قيد قفل التزامات العقد	

6. تسجيل قيد اثباتات تكلفة البضاعة المباعة

اسم الحساب	المبلغ
من ح/ تكلفة البضاعة المباعة	50,012,484,500
إلى/ المخزون	50,012,484,500
قيد اثباتات تكلفة البضاعة المباعة	

7. تسجيل الأقساط الشهرية لثلاثة أشهر الأخيرة مع الفوائد في سنة 2020

اسم الحساب	المبلغ
من ح/ الصندوق	1,500,173,137
إلى ح/ إيراد الفوائد	708,708,000
إلى ح/ المدينون	791,465,137
قيد إثبات الأقساط الشهرية مع الفوائد 2020/12/31	

8. قيد قفل الإيرادات في ملخص الدخل

اسم الحساب	المبلغ
من ح/ الإيراد من المبيعات	53,400,000,000
من ح/ الإيراد من نشاط الخدمي	490,000,000
من ح/ إيراد الفوائد (فوائد ثلاثة أشهر)	708,708,000
إلى/ ملخص الدخل	54,598,708,000
قيد قفل الإيرادات في ملخص الدخل 2020/12/31	

الإيراد من المبيعات = الدفعة عند التسليم + التزامات العقود (2019، 2020) + المدينون

$$53,400,000,000 = 21,806,400,000 + 21,681,600,000 + 9,912,000,000$$

ثانياً: إعادة صياغة القوائم المالية وفق متطلبات معيار IFRS15 الإيراد من العقود مع العملاء.

قائمة الدخل الشامل لسنة 2019

تم إعداد قائمة الدخل من قبل الباحث في نهاية السنة المالية لبيان الفرق بين تطبيق النظام المحاسبي الموحد وتطبيق معيار

IFRS15 لسنة 2019، وكما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول (5) قائمة دخل مقارن لسنة 2019

شركة كايار للمقاولات الانشائية (المحدودة)			
قائمة الدخل للفترة المالية المنتهية في 31/12/2019 بالدينار العراقي			
الفرق	قائمة الدخل بعد تطبيق المعيار 2019	قائمة الدخل وفق النظام المحاسبي الموحد 2019	اسم الحساب
63,097,236,000	0	63,097,236,000	ايراد المبيعات
50,012,484,500	0	50,012,484,500	كلفة البضاعة المباعة
13,084,751,500	0	13,084,751,500	مجمل ربح
0			المصاريف الإدارية والتسويقية
0	32,400,000	32,400,000	الرواتب والأجور
0	0	0	المستلزمات السلعية
0	1,200,000	1,200,000	المستلزمات الخدمية
0	8,645,880	8,645,880	الاندثارات والاطفاءات
0	0	0	الضرائب والرسوم
0	42,245,880	42,245,880	مجموع مصاريف الإدارية والتسويقية
13,084,751,500	(42,245,880.00)	13,042,505,620	صافي الربح قبل الضريبة

نلاحظ في الجدول السابق أنه قد تم إعداد قائمة الدخل من قبل الشركة عينة البحث وفق النظام المحاسبي الموحد، حيث تم الاعتراف بالإيراد البالغ (63,097,236,000) وكلفة البضاعة المباعة التي بلغت (50,012,484,500) وهذا لا يتوافق مع الخطوة الخامسة من معيار IFRS15 والتي تنص على أنه يجب الاعتراف بالإيراد عند أداء الالتزام ونقل السيطرة، إذ إن الشركة لم تقم بأداء التزامها باتجاه الزبائن، أي أنها لم تسلم الوحدات السكنية اليهم، فهنا لا يجوز الاعتراف بالإيراد وإنما الدفعة المقدمة والأقساط المستلمة إلى تاريخ تسليم الوحدات السكنية تعد مطلوبات على الشركة وسوف تظهر في الميزانية ضمن بند (التزامات العقد).

قائمة الأرباح المحتجزة لسنة 2019

تم إعدادها في نهاية الفترة المالية وفق تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS15 الإيراد من العقود مع العملاء. إذ تم اعداد هذه القائمة بدءاً برصيد أول المدة لقائمة الأرباح المحتجزة للشركة عينة البحث، وسنلاحظ الفرق بين تطبيق النظام المحاسبي الموحد وتطبيق المعيار في الجدول الآتي:

الجدول (6) اعادة صياغة قائمة الأرباح المحتجزة وفق معيار IFRS15 لسنة 2019

شركة كايار للمقاولات الانشائية (المحدودة)			
قائمة الأرباح المحتجزة للفترة المالية المنتهية في 31/12/2019 بالدينار العراقي			
الفرق	قائمة الأرباح المحتجزة بعد تطبيق المعيار 2019	قائمة الأرباح المحتجزة وفق النظام المحاسبي الموحد 2019	اسم الحساب
0	663,728,401	663,728,401	رصيد اول المدة
13,000,259,740	-42,245,880	13,042,505,620	صافي الدخل
0	0	0	توزيعات الأرباح
13,084,751,500	621,482,521	13,706,234,021	رصيد اخر المدة

لقد أظهرت نتائج تطبيق المعيار فرق بين قائمة الدخل قبل و بعد تطبيقه، و هذا الفرق هو الذي بدوره يؤثر على نتائج قائمة الأرباح المحتجزة باعتبار هذه القائمة يتم اعدادها بالاعتماد على صافي الدخل بشكل رئيس، لأنه ليس هنالك توزيعات أرباح لهذه السنة.

الميزانية العامة لسنة 2019

قام الباحث بإعدادها في نهاية الفترة المالية بعد التحول إلى تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS15 الإيراد من العقود مع العملاء، وبيان أثره عليها وكما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول (7) إعداد الميزانية العمومية بعد تطبيق معيار IFRS15 لسنة 2019

شركة كايار للمقاولات الانشائية/ المحدودة			
قائمة الميزانية العامة كما في 31/12/2019 بالدينار العراقي			
الفرق	عند تطبيق المعيار	المبالغ عند تطبيق النظام المحاسبي الموحد	اسم الحساب
			الموجودات
			الموجودات الثابتة
0	69,167,040	69,167,040	الموجودات الثابتة بالقيمة الفترية
0	69,167,040	69,167,040	مجموع الموجودات الثابتة
0	0	0	المجودات المتداولة
20,771,577,975	34,918,099,006	55,689,676,981	النقود
1,483,740,000	0	1,483,740,000	المدينون
27,506,866,475	27,506,866,475	0	المخزون
0	62,424,965,481	57,173,416,981	مجموع الموجودات المتداولة
5,251,548,500	62,494,132,521	57,242,584,021	مجموع الموجودات
0	200,000,000	200,000,000	رأس المال التشغيلي
13,084,751,500	621,482,521	13,706,234,021	الأرباح المحتجزة
	43,336,350,000	43,336,350,000	قروض طويلة الاجل
	18,336,300,000	0	التزامات العقد
5,251,548,500	62,494,132,521	57,242,584,021	مجموع مصادر التمويل

نلاحظ من الجدول أعلاه عند تطبيق النظام المحاسبي الموحد أن رصيد النقدية آخر المدة كان بمبلغ (55,689,676,981) بينما بعد تطبيق معيار IFRS15 تغير رصيد النقدية إلى مبلغ (34,918,099,006) بالاستناد إلى تحصيل الدفعة المقدمة والأقساط المستلمة والقروض المستلمة لتنشيد البناء، وهذا أدى إلى ظهور فرق بالنقدية (20,771,577,975).
أما بالنسبة للمدينين فقد كان بمبلغ (1,483,740,000)، وأيضا بعد تطبيق المعيار لم يتبق مدينون، وذلك لأنه لم يتم الاعتراف بالمبيعات لسنة 2019 حسب تطبيق المعيار فأصبح هنالك فرق بمبلغ (1,483,740,000).

اما بالنسبة الى المخزون فان شركة كايار عند تطبيق النظام المحاسبي الموحد قد اعترفت بالايراد وكلفة البضاعة المباعة وهذا يعني بان المخزون في سنة 2019 قد اصبح (صفر) كما تبين في الجدول السابق، بينما بعد تطبيق معيار IFRS15 تبين بأن المصاريف التي انفقت على الانشاء تتحول الى مخزون، لأنه لا يتم الاعتراف بالايراد في هذه السنة وان هذه المصاريف تضاف الى المخزون الى ان يتم الاعتراف بالايراد ويتم تسجيل قيد قفل المخزون بكلفة البضاعة المباعة. وكذلك تم إضافة بند (التزامات العقد) الى جانب المطلوبات وحقوق الملكية لحين التزام الأداء من قبل الشركة بمبلغ (18,336,300,000)، وهذا هو مجموع الدفعة المقدمة فضلاً عن الأقساط المستلمة خلال سنة 2019.

قائمة الدخل لسنة 2020:

تم إعدادها في نهاية الفترة المالية في ظل التحول من تطبيق النظام المحاسبي الموحد إلى تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS15 الإيراد من العقود مع العملاء لبيان الفرق في الاعتراف بالإيراد وكما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول (8) إعداد قائمة الدخل وفق معيار IFRS15 لسنة 2020

شركة كايار للمقاولات الانشائية (المحدودة)			
قائمة الدخل للفترة المالية المنتهية في 31/12/2020 بالدينار العراقي			
الفرق	قائمة الدخل بعد تطبيق المعيار 2020	قائمة الدخل وفق النظام المحاسبي الموحد 2020	اسم الحساب
53,400,000,000	53,400,000,000		ايراد المبيعات
708,708,000	708,708,000		ايراد الفوائد
-	490,000,000	490,000,000	ايراد النشاط الخدمي
54,108,708,000	54,598,708,000	490,000,000	مجموع الإيرادات
50,012,484,500	50,012,484,500	0	كلفة البضاعة المباعة
4,096,223,500	4,586,223,500	490,000,000	مجموع الربح
			المصاريف الإدارية والتسويقية
-	32,400,000	32,400,000	الرواتب والأجور
-	67,375	67,375	مصاريف سلعية
-	13,090,200	13,090,200	مصاريف خدمية
-	8,669,155	8,669,155	الاندثارات والاطفاءات
-	-	-	الضرائب والرسوم
-	54,226,730	54,226,730	مجموع مصاريف الإدارية والتسويقية
4,096,223,500	4,531,996,770	435,773,270	صافي الربح قبل الضريبة

يتبين من الجدول السابق الفرق عند اعداد قائمة الدخل من قبل الشركة عينة البحث وفق النظام المحاسبي الموحد، إذ ظهر إيراد النشاط الخدمي في سنة 2020 بمبلغ (490,000,000)، وبما أن الشركة طبقت النظام المحاسبي الموحد المعمول به في العراق فقد اعترفت في سنة 2019 بكامل إيراد نشاط المقاولات وكامل مجمل الربح تم اعتباره محققاً، وأيضاً في هذه الحالة ليس من الممكن إظهار كلفة البضاعة المباعة والتي تم احتسابها وتخصيصها لسنة 2019، ولهذا أصبح مجمل الربح في سنة 2020 هو إيراد النشاط الخدمي الذي تحقق في سنة 2020، لأن كلفة البضاعة المباعة أصبحت (صفر). أما عند تطبيق معيار IFRS15 وتلبية متطلباته وتطبيق الخطوات الخمسة للاعتراف بالإيراد، فقد قامت الشركة بتسليم الوحدات السكنية وفق متطلبات العقد المتفق عليه بين الطرفين إلى زبائنها في سنة 2020، ففي تاريخ تسليم الوحدات السكنية الى الزبائن يجب أن يتم الاعتراف بإيراد نشاط المقاولات والذي بلغ ما مقداره (53,400,000,000) بعد قفل قيد التزامات العقد التي تم استلامها كدفعة مقدمة والأقساط

المستلمة إلى تاريخ تسليم الوحدات السكنية والتي تعد التزامات العقد على الشركة أيضا، واستلام الدفعة عند تسليم الوحدات السكنية الى الزبائن، وأيضا يظهر بند آخر في قائمة الدخل الذي هو إيراد فوائد على كل قسط والذي بلغ (708,708,000)، و أيضا تم الاعتراف بإيراد النشاط الخدمي الذي تحقق في سنة 2020 الذي بلغ ما مقداره (490,000,000). أما بالنسبة إلى كلفة البضاعة المباعة فيتم الاعتراف بها في سنة 2020 والتي كلفت الشركة مبلغ (50,012,484,500)، بسبب الاعتراف بالإيراد، لأن هذه الكلفة تقابل تحقق الإيراد من نشاط المقاولات، مما أدى ذلك إلى وصول الباحث إلى مجمل الربح لسنة 2020 بمبلغ (4,586,223,500) بدلا من مجمل الربح الذي توصلت إليه الشركة عينة البحث وفق النظام المحاسبي الموحد الذي كان بمبلغ (490,000,000)، وهذا ما أدى إلى إظهار فرق في مجمل الربح بين النظام والمعياري بمبلغ (4,096,223,500). وكذلك بالنسبة لصافي الدخل وفق النظام المحاسبي الموحد فهو ناتج عن الإيراد مطروحا منه كلفة البضاعة المباعة والمصاريف الجارية، ولكون لم يكن هنالك كلفة البضاعة المباعة لهذه السنة تم الوصول إلى صافي الدخل وفق تطبيق النظام المحاسبي الموحد بمبلغ (435,773,270)، ولكن يختلف ذلك عند تطبيق معيار IFRS15، فهو حاصل نتيجة الإيرادات و مضافا إليها إيراد النشاط الخدمي، وإيراد الفوائد للسنة نفسها، ومطروحا منها كلفة البضاعة المباعة و أيضا بعد ذلك يتم طرح المصاريف الأخرى مثل المصاريف الإدارية و التسويقية، فبعد أن تم تطبيق المعيار من قبل الباحث فقد ظهر صافي الربح بمبلغ (4,531,996,770)، وأدى إلى إظهار فرق في صافي الدخل بمبلغ (4,096,223,500).

قائمة الأرباح المحتجزة لسنة 2020

قام الباحث بإعدادها بالاستناد إلى بيانات الشركة عينة البحث في نهاية الفترة المالية بعد التحول إلى تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS15 الإيراد من العقود مع العملاء وبيان الفرق بين النظام المحاسبي الموحد ومعيار IFRS15 وكما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول (9) إعداد قائمة ارباح محتجزة بعد تطبيق معيار IFRS15 لسنة 2020

شركة كيار للمقاولات الانشائية (المحدودة)			
قائمة الأرباح المحتجزة للفترة المالية المنتهية في 31/12/2020 بالدينار العراقي			
اسم الحساب	قائمة الأرباح المحتجزة وفق النظام المحاسبي الموحد 2020	قائمة الأرباح المحتجزة بعد تطبيق المعيار 2020	الفرق
رصيد اول المدة	13,706,234,021	621,482,521	13,084,751,500
صافي الدخل	435,773,270	4,531,996,770	4,096,223,500
توزيعات الأرباح	0	0	0
رصيد اخر المدة	14,142,007,291	5,153,479,291	17,180,975,000

يتبين من الجدول الآنف أن تطبيق معيار IFRS15 أدى إلى إظهار الفرق بين نتائج قائمة الأرباح المحتجزة، إذ كان رصيد أول المدة لسنة 2020 عند تطبيق النظام المحاسبي الموحد (13,706,234,021)، ولكن بعد تطبيق معيار IFRS15 ابتداء من سنة 2019 توصل الباحث إلى رصيد أول المدة لقائمة الأرباح المحتجزة لسنة 2020 بمبلغ (621,482,521). أما بعد إضافة صافي الدخل لسنة 2020 وفق تطبيق النظام المحاسبي الموحد بمبلغ (435,773,270)، فقد ظهر رصيد قائمة الأرباح المحتجزة آخر المدة بمبلغ (14,142,007,291)، أما بعد تطبيق معيار IFRS15 تبين بأن الإيراد من نشاط المقاولات قد تحقق وتم الاعتراف به فقد توصل الباحث إلى صافي الدخل بعد احتساب المتحصلات من الدفعة المقدمة ودفعة عند التسليم و أيضا الأقساط المستلمة بين الدفعتين و المتبقي عند المدينين لسنة 2020 وأيضا احتساب الفوائد والوصول إلى صافي الربح، توصل الباحث لرصيد آخر المدة لقائمة الأرباح المحتجزة لسنة 2020 بمبلغ (5,153,479,291)، وهذا ما أدى إلى إظهار فرق بين تطبيق النظام المحاسبي الموحد ومعيار IFRS15 بمبلغ (8,988,528,000) وسيرحل رصيد قائمة الأرباح المحتجزة إلى قائمة الميزانية العامة.

قائمة الميزانية العامة لسنة 2020:

قام الباحث بإعدادها في نهاية الفترة المالية بعد التحول إلى تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS15 الإيراد من العقود مع العملاء وبيان أثر تطبيق المعيار عليها وكما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول (10) إعداد الميزانية العمومية بعد تطبيق معيار IFRS15 لسنة 2020

شركة كايار للمقاولات الانشائية / المحدودة			
قائمة الميزانية العامة كما في 31/12/2020 بالدينار العراقي			
الفرق	عند تطبيق المعيار	المبالغ عند تطبيق النظام المحاسبي الموحد	اسم الحساب
			الموجودات
			الموجودات الثابتة
0	60,730,635	60,730,635	الموجودات الثابتة بالقيمة الدفترية
0	60,730,635	60,730,635	مجموع الموجودات الثابتة
			الموجودات المتداولة
30,003,462,863	17,277,813,793	47,281,276,656	التقود
21,014,934,863	21,014,934,863	0	المدينون
	0	0	المخزون
8,988,528,000	38,292,748,656	47,281,276,656	مجموع الموجودات المتداولة
60,006,925,727	38,353,479,291	47,342,007,291	مجموع الموجودات
0	200,000,000	200,000,000	رأس المال التشغيلي
8,988,528,000	5,153,479,291	14,142,007,291	الأرباح المحتجزة
0	33,000,000,000	33,000,000,000	قروض طويلة الاجل
8,988,528,000	38,353,479,291	47,342,007,291	مجموع مصادر التمويل

نلاحظ في الجدول أعلاه قائمة الميزانية العامة عند تطبيق النظام المحاسبي الموحد من قبل الشركة عينة البحث، فإن رصيد النقدية آخر المدة كان بمبلغ (47,281,276,656)، بينما بعد تطبيق معيار IFRS15 تغير رصيد النقدية إلى مبلغ (17,277,813,793)، وهذا ما أدى إلى ظهور فرق بالنقدية بمبلغ (30,003,462,863)، أما بالنسبة للمدينون فقد بلغت (0) كون الشركة تطبق النظام المحاسبي الموحد ولم تعترف بمدينون مبيعات البيع بالتقسيط، وأيضاً بعد تطبيق معيار IFRS15 فقد تغير رصيد المدينون إلى مبلغ (21,014,934,863)، و هنا يجب إظهار رصيد المدينون بالكامل في سجلات الشركة وقوائمها المالية، أما الجزء الذي تم استلامه من المدينون مع الفوائد فقد تم معالجته محاسبياً وتم طرح المسدد من رصيد المدينون المتبقي.

ثالثاً: تقييم الأداء المالي لقوائم الشركة وفق تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS15 الإيراد من عقود البيع مع العملاء يتم في هذا البحث تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية وفق فرضيات البحث قبل وبعد تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS15 (الإيراد من العقود مع العملاء) في عقود البيع بالتقسيط وبيان تأثير الاعتراف بالإيراد في الأداء المالي لشركة كايار للمقاولات الإنشائية المحدودة.

1. نسبة مجمل الربح يمكن التوصل إلى هذه النسبة من خلال تقسيم مجمل الربح على صافي المبيعات بالاستناد إلى القوائم المالية في الشركة عينة البحث وكلما زادت هذه النسبة مقارنة بالمنافسين أو السنوات السابقة فإن ذلك يعني زيادة من كفاءة الأداء المالي.

$$\text{نسبة مجمل الربح} = \frac{\text{مجمول الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

الجدول (11) الفرق بين نسبة مجمل الربح قبل وبعد تطبيق معيار IFRS15

0.21	$\frac{13,084,751,500}{63,097,236,000}$	نسبة مجمل الربح لسنة 2019 قبل تطبيق معيار IFRS15
غير متوفر	$\frac{\text{غير متوفر}}{\text{غير متوفر}}$	نسبة مجمل الربح لسنة 2019 بعد تطبيق معيار IFRS15
1	$\frac{490,000,000}{490,000,000}$	نسبة مجمل الربح لسنة 2020 قبل تطبيق معيار IFRS15
0.08	$\frac{4,586,223,500}{54,598,708,000}$	نسبة مجمل الربح لسنة 2020 بعد تطبيق معيار IFRS15

يتبين لنا من الجدول السابق الفرق بين نسبة مجمل الربح عند تطبيق النظام المحاسبي الموحد وعند تطبيق معيار IFRS15 لسنتين متتاليتين (2019-2020)، إذ توصل الباحث إلى أن نسبة مجمل الربح في 2019 عند تطبيق النظام المحاسبي الموحد بلغت (0.21)، أما بعد تطبيق المعيار تبين بأنه من غير الممكن احتساب نسبة مجمل الربح في سنة 2019، لأنه لم يتم الاعتراف بالإيراد ولا بكلفة البضاعة المباعة بسبب عدم تحقق الخطوة الخامسة من معيار IFRS15 والتي تنص على أنه يجب الاعتراف بالإيراد عند أداء الالتزام ولذلك لا يوجد مجمل ربح في هذه السنة. أما في سنة 2020 لاحظنا أن نسبة مجمل الربح وفق تطبيق النظام المحاسبي الموحد كانت (1) كون الشركة اعترفت في سنة 2019 بكامل إيرادات نشاط المقاولات وكامل كلفة البضاعة المباعة، لذا أصبح هنالك فقط الإيراد المحصل من النشاط الخدمي والذي لا يقابله كلفة البضاعة المباعة في سنة 2020، لذا أصبح الإيراد هو نفسه مجمل الربح، وهذا لا يمثل الواقع الحقيقي للأداء المالي لشركة كايار في سنة 2020، أما عند تطبيق معيار IFRS15 واتباع الخطوات الخمس للاعتراف بالإيراد وعند تطبيق معادلة نسبة مجمل الربح فإن نسبة مجمل الربح بلغت (0.08) وهذه النسبة تعبر عن الأداء المالي الحقيقي لشركة كايار.

2. معدل العائد على الموجودات

يشير هذا المعدل إلى مدى فاعلية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة وقدرتها على تحقيق العوائد على موجوداتها ويتم احتسابه من خلال تقسيم صافي الدخل على إجمالي الموجودات وهو من أفضل المؤشرات المالية لقياس كفاءة الإدارة في استخدام موجوداتها. ويتم قياسه وفق المعادلة الآتية:

$$\text{معدل العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{متوسط مجموع الموجودات}}$$

الجدول (16) الفرق بين معدل العائد على الموجودات قبل وبعد تطبيق معيار IFRS15

0.45	$\frac{13,042,505,620}{29,053,156,211}$	معدل العائد على الموجودات لسنة 2019 قبل تطبيق معيار IFRS15
غير متوفر	$\frac{\text{غير متوفر}}{31,678,930,461}$	معدل العائد على الموجودات لسنة 2019 بعد تطبيق معيار IFRS15
0.008	$\frac{435,773,270}{52,292,295,656}$	معدل العائد على الموجودات لسنة 2020 قبل تطبيق معيار IFRS15
0.09	$\frac{4,531,996,770}{50,423,805,906}$	معدل العائد على الموجودات لسنة 2020 بعد تطبيق معيار IFRS15

يتبين من الجدول أعلاه عند تقييم الأداء المالي بواسطة معدل العائد على الموجودات والذي يعد من أهم المؤشرات لتقييم الأداء المالي، و يعتمد المستفيدون من المعلومات المالية عليه بشكل كبير عند قراءة القوائم المالية للشركة و تقييم ادائها المالي، فقد لاحظنا من خلال النسب المستخرجة من الجدول أعلاه، إذ كان معدل العائد على الموجودات (0.45) في سنة 2019 بالاعتماد على القوائم المالية للشركة والتي طبقت النظام المحاسبي الموحد، وهي نسبة عالية جدا لكنها ليست عادلة ولا تمثل واقع الأداء المالي للشركة، وأيضا تؤثر على بيانات السنوات اللاحقة لشركة كايار بشكل سلبي.

بينما وفق تطبيق معيار الاعتراف بالإيراد من العقود مع العملاء وإعادة صياغة القوائم المالية فقد استنتج الباحث بأنه من غير الممكن استخراج هذه النسبة في ظل صافي الخسارة الذي تحقق لقائمة الدخل للشركة عينة البحث، وأن المصاريف الإدارية والتسويقية تبقى كما هي الحال وفق تطبيق النظام المحاسبي الموحد كونها ليست ضمن نطاق معيار IFRS15، ولهذا السبب تحقق صافي خسارة للشركة عينة البحث. أما في سنة 2020 يتبين دور معيار الاعتراف بالإيراد من العقود مع العملاء في إظهار نتائج حقيقية ومدى مساهمته في تقييم الأداء المالي، إذ تبين أن معدل العائد على الموجودات وفق تطبيق النظام المحاسبي الموحد نزل إلى (0.008) وهو معدل ليس جيدا مقارنة بسنة 2019 وكذلك يؤشر إلى فشل الشركة وسوء أدائها المالي وعدم استمراريتها في السنوات اللاحقة على الرغم من أن الإيراد فيها قد تحقق لو تم تطبيق خطوات المعيار الخمس. بينما بعد أن قام الباحث بتطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء وإعادة صياغة القوائم المالية واستخراج المؤشرات المالية فقد توصل إلى العائد على الموجودات لسنة 2020 بنسبة (0.09)، وهذا مؤشر جيد لتقييم الأداء المالي.

الاستنتاجات

1. لا يمكن تطبيق كل من (طريقة البيع بالتقسيط، وطريقة الكلفة المستردة) عند تبني معيار IFRS15.
2. ان الدفعة الأولى والثانية من قيمة الوحدة السكنية ومبلغ البيع النقدي التي يتم استلامها قبل أداء الالتزام من قبل الشركة تعتبر التزامات العقد.

التوصيات

- بناء على الاستنتاجات التي توصل إليها البحث فقد تم اقتراح مجموعة من التوصيات والتي هي:
1. ضرورة تطبيق معيار IFRS15 في الشركات التي تعمل في مجال البيع بالتقسيط لفصل بين المبيعات النقدية ومبيعات البيع بالتقسيط.
 2. ضرورة تطبيق معيار IFRS15 لمساعدة مستخدمي المعلومات المالية في مقارنة الأداء المالي بين الشركات التي تعمل في مجال البيع بالتقسيط.
 3. يجب تبني معيار IFRS15 لتقادي مخاطر الاستثمار ومساعدة المستثمرين في اتخاذ القرارات الاقتصادية.
 4. يجب تبني معيار IFRS15 في شركات البيع بالتقسيط لمساعدة الإدارة في تحديد مقدار الإيرادات المستقبلية المتوقعة.
 5. يجب تطبيق معيار IFRS15 لتمييز بين الإيراد المتحقق والتزامات العقد.

المصادر

أولاً: المصادر العربية

1. ابراهيم، بيان صالح، 2014 الاعتراف بالإيراد في نشاط البيع بالتقسيط في ظل المعايير المحاسبية الدولية وانعكاسه على نتيجة النشاط، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين.
2. احمد، حابي. البشير، زيبيدي 2015 دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي. مجلة المناجير.
3. السقا، منذر صبحي. 2016. تقييم جودة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها في تحسين الأداء المالي لوزارة المالية الفلسطينية (دراسة تطبيقية) رسالة في المحاسبة والتمويل بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة.
4. الفتلي، قيصر علي. دحام، علي حازم. 2022. تقييم الاداء المالي للوحدات الاقتصادية باستخدام نسب المؤشرات المالية دراسة حالة في الشركة العامة لموانئ العراق للمدة (2018-2022) ، مجلة العلوم الاقتصادية.
5. القشي، ظاهر. العقلة، محمد. (2015)، أثر الالتزام بمبدأ الاعتراف بالإيراد على مشكلات قياس مصادر الدخل في القنوات الفضائية العربية، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية.
6. العبد الله، رياض، 2009، نظرية محاسبية، دار اليازوري للنشر والتوزيع. عمان الأردن.
7. العقراوي فيراس أكرم محمد، سعيد فيان سليمان حمه، (2020)، الإبلاغ المالي عن ايراد العقود مع العملاء وفق معيار IFRS15 لتحسين جودة المعلومات المحاسبية/ دراسة تطبيقية لشركة ريبار التجارية في محافظة دهوك/ إقليم كردستان العراق، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية.
8. العلي سعدي صالح، يحيى هالة عبد الهادي، صالح الاء حميد، 2021، فاعلية قياس نتيجة النشاط على القوائم المالية في شركات المقاولات العراقية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية.
9. بن يخلف، كمال. 2021. محاسبة الإيرادات من العقود مع العملاء وفق المعايير الدولية للتقارير المالية-اعتبارات تفشي جائحة كوفيد 19، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي.
10. حميدات جمعة. خداش حسام، محاسب قانوني عربي معتمد ACPA، 2013، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.
11. حميدات، جمعة، 2019. خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. IFRS Expert المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين.
12. حميدي، زينب، (2020) دور المعيار الدولي IFRS15 في الحد من ممارسات إدارة الأرباح- دراسة تطبيقية في عينة من شركة المقاولات، معهد الإدارة الرصافة، الجامعة التقنية الوسطى، مجلة الجامعة العراقية.
13. كيسو، دونالد، ويجانت، جيري، 2014، المحاسبة المتوسطة، دار المريخ للنشر.
14. محمد، جمال هداش. الأمين، فكري كياشي. 2017. تأثير ادارة علاقات الزبون في تحسين الاداء المالي دراسة استطلاعية في عدد من المصارف الاهلية العراقية مجلة دراسات محاسبية ومالية.
15. منصور، منصور رحيم. 2021 تأثير هيكل الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO في تعزيز الأداء المالي دراسة تطبيقية في مصرف التنمية الدولي، مجلة العلوم المالية والمحاسبية العدد الثالث.
16. يعقوب ابتهاج إسماعيل، شنيشل عقيل حسين، 2019، الاعتراف بالإيراد على وفق المعيار الدولي للإبلاغ المالي (IFRS15) وانعكاسه على جودة الإبلاغ المالي في قطاع المقاولات، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة.

References:

1. Donovan, Brian O, Heng, Kim, 2022 Revenue IFRS15 handbook.
2. Dalkılıç, Ali Fatih. 2014, The real step in convergence project: A paradigm shift from revenue recognition to revenue from contracts with customers.
3. Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield, 2020 Intermediate Accounting: IFRS Edition. John Wiley & Sons, Inc.
4. Deltacpe LLC, 2014, Revenue Recognition: Rules and Standards. Piper, Mike, 2010, accounting made simple.
5. Lehman, Scott & Wodka, Alex j. (2017), "Revenue from Contracts with Customers: Understanding and Implementing the New Rules.
6. Stice, James D., stice earl K., 2013, Intermediate Accounting, South-Western, Cengage Learning

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

1. www.corporatefinanceinstitute.com CFI team.
2. www.thetaxadviser.com , John, Werlhof. CPA, 2021.